

المسائل المهمات في أحكام الكفارات

جمع وإعداد

الشيخ: ياسر علي محمد



مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله المتفضل بالجود والإحسان، من شرع لعباده الكفارة عند الحنث في الإيمان، وأوجبها على من انتهك حرمة شهر القرآن، وفرض مثلها على من ظاهر من زوجه بلفظ منكر وبهتان، ومن قتل نفسا لزمته- دون شك- مع النقصان، وأصلي وأسلم على سيدنا ولد عدنان، محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم في كل زمان ومكان، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين بإحسان

وبعد :-

هذا مختصر لطيف يوضح أحكام الكفارات، يجمع مسائلها، ويقيد شواردها، وفق مذهب الإمام الأعظم ناصر السنة، وسليل بيت النبوة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي -عليه الرحمة والرضوان - ما تعاقب الليل والنهار، وما أشرقت الأنوار، وقد ذكرت في كل فرع من الفروع نصوص أئمة المذهب؛ ليكون ذلك أدعى للقبول في نفس القارئ والباحث .

وقد أسميته: "المسائل المهمات في أحكام الكفارات" وأسأل الله - عز وجل - أن ينفع به وأن يكون خالصا لوجه الكريم، وأن يجزي خيرا الجزاء من قام بجمعه وتنسيقه وترتيبه وما وجدت فيه أيها لقارئ الكريم من صحة من حيث النقل والمعنى والمضمون فهو محض فضل وتوفيق من الله - عز وجل- وإن وجدت غير ذلك فهو من نفسي والشيطان.

كتبه حامدا مصليا الفقير إلى عفو ربه

ياسر علي محمد

كفارة اليمين

فَرَجٌ ما هو سبب وجوب كفارة اليمين هل هو انعقاد لفظ اليمين أم الحنث أم هما معا ؟
قال في الروضة : وفي سبب وجوبها وجهان : الصحيح عند الجمهور (جمهور المذهب)
(أنه اليمين والحنث جميعا .

وقال في مغني المحتاج : والصحيح في سبب وجوبها عند الجمهور الحنث واليمين معا .
فَرَجٌ ما الأثر المترتب على وجوب الكفارة بسببين وهما هنا اليمين والحنث ؟

الأثر المترتب على ذلك : أنه متى ما وجد أحد السببين جاز تقديم الكفارة ولا يشترط وجود
السببين معا بخلاف ما اذا كان سبب الوجوب واحدا فلا يجوز تقديم الكفارة عليه

قال في شرح المنهج : وله تقديم كفارة بلا صوم على احد سببها لأنها حق مالي تعلق
بسببين فجاز تقديمها على أحدهما كالزكاة ... (وذلك أن الزكاة تجب بسببين : وجود
النصاب وحوالان الحول فإذا وجد السبب الاول وهو النصاب جاز تقديم الزكاة وتعجيلها)
قال الجمل في حاشيته : فإن كان لها (اي الكفارة) سبب واحد ككفارة الجماع لم يجز
تقديمها عليه (أي على الجماع) .

فَرَجٌ : هل يجوز تعجيل الكفارة قبل الحنث أم لابد أن يحنث اولا ثم يكفر ؟ وهل يجوز
التعجيل في جميع خصال الكفارة أم أن التعجيل مختص بخصال معينة ؟

قال في الروضة : يجوز التكفير قبل الحنث إن كفر بغير الصوم ..

وقال الماوردي في الحاوي الكبير : ويجوز تعجيل الكفارة قبل الحنث اذا كانت بمال من
كسوة أو إطعام أو عتق .. ولا يجوز تعجيلها اذا كانت بصيام ..

قال في مغني المحتاج : وله أي الحالف تقديم كفارة بغير صوم من عتق أو إطعام أو
كسوة ...

فَرَجٌ : لماذا استثنى الصوم من جواز تعجيله وتقديمه على الحنث ؟

قال في شرح المنهج : أما الصوم فلا يقدم لأنه عبادة بدنية فلا تقدم على وقت وجوبها
بغير حاجة كصوم رمضان ..

وقال في أسنى المطالب : أما الصوم فلا يجوز تقديمه لأنه عبادة بدنية فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه بغير حاجة وكالصلاة وصوم رمضان ولأنه إنما يجوز التكفير به عند العجز عن جميع الخصال المالية والعجز إنما يتحقق بعد الوجوب .

فَرَجٌ هل يجوز تقديم الكفارة على الحنث اذا حلف على ترك واجب أو فعل محرم أم أن تقديم الكفارة لا يشمل المعصية ؟

قال في الروضة : وإن كان الحنث بمعصية بأن حلف لا يزني فهل يجزئه التكفير قبله (أي قبل الحنث) ؟ وجهان : أحدهما عند الأكثرين نعم .

وقال في مغني المحتاج : وله تقديمها على حنث حرام كالحنث بترك واجب أو فعل حرام .. (وهو ما صححه النووي في المنهاج) .

فَرَجٌ : هل الكفارة تجب على الفور أم على التراخي ؟

قال الجمل في حاشيته : كفارة اليمين على التراخي وإن عصى بسببها كذا قرره شيخنا (م ر)

فَرَجٌ : من حلف على ترك واجب أو فعل حرام (يحرم عليه طبعاً الترك والفعل) فهل يجب عليه الحنث واذا حنث هل تجب عليه الكفارة ؟

قال في المنهاج : فإن حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى ولزمه الحنث وكفارة .

وقال في الروضة : وإن حلف على ترك واجب أو فعل حرام فيمينه معصية ويجب عليه أن يحنث ويكفر ..

فَرَجٌ : ماهي صفة كفارة اليمين ؟

قال في متن أبي شجاع : وكفارة اليمين هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء أحدها : عتق رقبة مؤمنة وثانيها مذكور في قوله : أو إطعام عشرة مساكين ؛ كل مسكين مداً وثالثها : مذكور في قوله : أو كسوتهم فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

فَرَجٌ : هل يجب في كفارة اليمين الترتيب ؟ بمعنى : أنه لا يجوز له الانتقال من خصلة الى خصلة الا بعد العجز عن الخصلة الأولى أم أنه مخير في بعضها ؟

قال الباجوري في حاشيته : واختصت من بين الكفارات بأنها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء .. فمعنى كونها مخيرة ابتداء : أنه يخير المكفر فيها بين الاعتاق والإطعام والكسوة في

ابتدائها... ومعنى كونها مرتبة انتهاء :أنه لاينتقل الى الخصلة الرابعة التي هي الصوم الا اذا عجز عن الخصال الثلاثة ...

وقال في الروضة : في كيفية كفارة اليمين وهي مختصة باشتمالها على تخيير في الابتداء وترتيب في الانتهاء فيتخير الحالف بين أن يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبةفإن عجز عن الخصال الثلاث صام ثلاثة أيام ..

قال في اعانة الطالبين : يتخير في كفارة اليمين بين عتق رقبة ...أو اطعام عشرة مساكين ...او كسوتهم ...فإن عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة أيام

الخلاصة : أنه لايجوز للمكفر أن يختار الصوم مباشرة الا اذا عجز عن عتق الرقبة والكسوة والاطعام ويحق له في الابتداء أن يكفر بما شاء إما أن يعتق رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم .

فَرَجٌ هل يجوز للمكفر أن يختار بعضا من الخصلتين كأن يطعم خمسة ويكسو خمسة أم لايجوز له الا خصلة واحدة أما ان يختار الاطعام او الكسوة ؟

قال في الروضة : ولو اطعم بعض العشرة وكسا بعضهم لم يجزه كما لايجوز له أن يعتق نصف رقبة ويطعم أو يكسو خمسة...

قال في الأنوار : ولو اطعم بعضا وكسا بعضا لم يجز ...

فَرَجٌ : لو كانت عليه أكثر من كفارة فهل يجب عليه أن يختار خصلة واحدة لجميع الكفارات أم يجوز له أن يختار في كفارة العتق وفي الأخرى الاطعام وفي الأخرى الكسوة ؟

قال في العباب : وله الإطعام عن كفارة والكسو عن أخرى والإعتاق عن أخرى ...

قال في الروضة : ولو أطعم عشرة وكسا عشرة وأعتق رقبة أو اطعم ثلاثين مسكينا أو كساهم عن ثلاث كفاراتأجزأه عنهن .

قال الماوردي في الحاوي الكبير : اذا كانت عليه ثلاث كفارات عن ثلاث أيمان مختلفة كان في التكفير عنها بالخيار بين ان يكفر عنها من جنس واحد فيطعم عن جميعها ويكسو عن جميعها أو يعتق عن جميعها وبين أن يكفر عنها من أجناس مختلفة فيطعم عن احدها ويكسو عن أحدها ويعتق عن أحدها لأن لكل كفارة حكم نفسها ..

فَرَجٌ هل يشترط النية في الكفارة ؟

قال الماوردي في الحاوي الكبير : أما النية في دفع الزكاة والكفارة فواجبة

قال في أسنى المطالب : يشترط نية الكفارة لخبر :إنما الأعمال بالنيات ..

قال في شرح المنهج : تجب نيتها... (أي نية الكفارة) بأن ينوي الاعتاق أو الصوم أو الاطعام أو الكسوة عن الكفارة لتتميز عن غيرها كنذر فلا يكفي الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه (بمعنى لا يصح أن ينوي عتقا أو صوما أو اطعاما أو كسوة واجبة عليه دون ان يحدد أنه عن الكفارة)

قال في الروضة : تشترط النية في الكفارات ويكفية نية الكفارة (بمعنى لا يشترط ان يحدد بأن هذه الكفارة عن اليمين او الظهر أو القتل ولذا قال في العباب : وتكفيه نية الكفارة وإن لم ينو الفرض أو لم يعين سببها) .

أحوال النية في الكفارة :

الاولى : أن ينوي نية الكفارة عند الدفع

قال الماوردي في الحاوي الكبير : فأما ما تجزئه فهو أن ينوي عند دفعها فيجزئ

الثانية : أن ينوي نية الكفارة قبل عزل مال الكفارة عن بقية ماله (المراد بعزل المال هنا : تعيين العبد في العتق او الطعام في الاطعام كما سيأتي عن الجمل في حاشيته)

قال في الحاوي الكبير : وأما ما لا يجزئ فهو أن ينوي قبل عزلها من ماله ...

وقال في مغني المحتاج : واذا قدمها فينبغي كما قال الزركشي وجوب قرنها بعزل المال كما في الزكاة

وقال في شرح المنهج : واذا قدمها (أي النية) وجب قرنها بعزل المال كما في الزكاة

قال الجمل في حاشيته معلقا على قوله (وجب قرنها بعزل المال) : الظاهر أن المراد بعزل المال التعيين كأن يقصد أن يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحينئذ لا يجب أن يستحضر عند الاعتاق أو الاطعام كون العتق أو الاطعام مثلا عن الكفارة

الثالثة : أن ينوي نية الكفارة عند عزلها من ماله وقبل دفعها (خلاف في المذهب والمعتمد الاجزاء)

قال الماوردي في الحاوي الكبير : تجزئ ... وهو الظاهر من كلام الشافعي ..
وقال في مغني المحتاج : ولا يشترط اقتران النية بالاعتاق أو الاطعام بل يجوز تقديمها
كما نقله في المجموع في باب قسم الصدقات عن الأصحاب وصححه بل صوبه قال : إنه
ظاهر النص .

الخلاصة في أحوال النية فيما سبق :

الاولى : أن ينوي نية الكفارة عند التكفير بعق أو اطعام أو كسوة فهذا يجوز .
الثانية : أن يقدم النية قبل التكفير وقبل تعيين العبد في الاعتاق والطعام في الاطعام
والكساء في الكسوة فهذا لايجوز .
الثالثة : أن يقدم النية قبل التكفير ولكنه نوى التكفير عند التعيين (اوضحنا معنى التعيين)
فهذا خلاف والمعتمد الجواز كما صححه في المجموع .

حكم دفع الكفارة عن الغير :

المسألة بها تفصيل على النحو التالي :

الاولى : أن يكون مال التكفير ملكا للأمر وأمره بأن يكفر عنه
حكم هذه الحالة : يجوز

قال الماوردي في الحاوي الكبير : أن يكون مال التكفير للأمر فيكون المأمور هاهنا وكيفا
للأمر في إخراج الكفارة وهذا متفق على جوازه لجواز النيابة في التكفير .

الثانية : أن يكون مال التكفير ملكا للمأمور وأمره بأن يكفر عنه

حكم هذه الحالة :يجوز

قال الماوردي في الحاوي الكبير : أن يكون مال التكفير ملكا للمأمور فقد اختلف الفقهاء
على ثلاثة مذاهب أحدها : وهو مذهب الشافعي أنه يجزئ سواء كان بجعل أو بغير جعل
قال الجمل في حاشيته : ولو قال لغيره أطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا من خنطة عن
كفارتي ونواها بقلبه ففعل أجزاءه في الأصح .. والكسوة كالإطعام ... وللدافع بدل ما أخرجه
مالم يقصد التبرع

الثالثة : أن يكفر عن حي بغير إذنه

حكم هذه الحالة : لايجوز

قال الماوردي في الحاوي الكبير : فإن كفر عن حي لم يجز الكفارة عن الحي ؛ لأن النية فيها مستحقة وعدم الإذن مانع من صحة النية فكان ما أخرجه واقعا عن نفسه ..

الرابعة : أن يكفر عن ميت بوصية من الميت

حكم هذه الحالة : يجوز

قال الماوردي في الحاوي الكبير : فإن كان بوصية كانت الوصية أمرا فيصير كالمكفر بأمر فيكون على ما مضى ...

الخامسة : أن يكفر عن ميت بغير وصية منه

خلاصة هذه الحالة : إن كفر عنه غير وارث من تركة الميت فلا يصح ولا تسقط الكفارة ويكون ضامنا لأنه متعد ، وإن كفر عنه متبرعا من ماله الخاص فيصح ، وأما الوارث فيجب عليه أن يخرج الكفارة من تركة الميت قبل قسمتها .

أحوال النية بين الأمر والمأمور عند التكفير عن الغير

الاولى : أن ينوي الأمر نية الكفارة عند أمره وينوي المأمور عند التكفير

حكم هذه الحالة : الجواز وهي افضل الحالات

قال الماوردي في الحاوي الكبير : أن ينوي الأمر عند أمره وينوي المأمور عند دفعه فهذا أكمل أحوال الجواز .

الثانية : أن لاينوي واحد منهما لا الأمر ولا المأمور

حكم هذه الحالة : لايجوز ولا تسقط الكفارة

قال الماوردي في الحاوي الكبير : أن لاينوي واحد منهما فلا يجزئ المخرج ..

الثالثة : أن ينوي المأمور عند دفعه ولا ينوي الأمر عند أمره

حكم هذه الحالة : يجوز

قال الماوردي في الحاوي الكبير : فهنا يجزئ لأن اقتران النية بالدفع أصح

الرابعة : أن ينوي الأمر عند أمره ولاينوي المأمور عند دفعه

حكم هذه الحالة : الجواز على المعتمد

قال الماوردي في الحاوي الكبير : ففي إجرائها وجهان على ما مضى من وجوب اعتبار النية عند العزل والدفع (وقد ذكرنا انه يجوز تقديم النية قبل الدفع وانه هو المعتمد)

حكم دفع الكفارة للأقارب :

المسألة بها تفصيل وفق الحالات التالية :

الأولى : أن يكونوا ممن تجب نفقتهم على المكفر إما بنسب أو بسبب كالزواج

حكم هذه الحالة : لايجوز دفعها اليهم

قال الماوردي في الحاوي الكبير : كل من يلزمه الإنفاق عليه بنسب كالوالدين والمولودين ، أو بسبب كالزوجات لايجوز أن يدفع إليهم من كفارته ..

وقال في مغني المحتاج : ويشترط في المسكين والفقير أن يكونا من أهل الزكاة وحينئذ لا يكفي تملكه كافرا ولو ذميا ولا هاشميا ولا مطلبيا ومن تلزمه نفقته كزوجته وقريبه ولا إلى مكفي بنفقة قريب أو زوج .

وقال في شرح المنهج : فلا يجزئ دفعها لكافر ولا لهاشمي ومطلبي ولا لمواليهما ولا لمن تلزمه مؤنته ..

الثانية : أن لا يكونوا ممن تجب نفقتهم على المكفر

حكم هذه الحالة : يجوز

قال الماوردي في الحاوي الكبير : ومن لا يلزمه الإنفاق عليهم جاز أن يعطيهم من كفارته وزكاته إذا كانوا فقراء

فَرَجٌ هل المنع في دفع الكفارة للقريب الذي تلزم المكفر نفقته مقيد بكون مال الكفارة من مال المكفر نفسه أم يشمل من كفر عنه من غير مال المكفر ؟

قال الجمل في حاشيته على المنهج : ولا لمن تلزمه مؤنته أي إن كفر من مال نفسه فإن كفر عنه غيره جاز أن يأخذ منها هو أي المكفر عنه بفتح الفاء وعياله ..

خصال كفارة اليمين :

قد ذكرنا مسبقا أن كفارة اليمين يدخلها التخيير فالمرء مخير في الابتداء بين خصالها الثلاث بين الاعتاق وبين الاطعام وبين الكسوة ، ولايجوز له أن ينتقل الى الصيام إلا بعد

أن يعجز عن هذه الخصال الثلاث وسنفضل القول في كل خصلة ونوضح ما يتعلق بها من أحكام .

الأولى : العتق

بما أن العتق لم يعد موجودا في زمننا فلن نخوض في تفصيل أحكامه وفروعه ، وإنما سنذكرها مجملة ومن أراد التوسع فلينظرها في مظانها

شروط الرقبة التي تجزئ في العتق

الأول : الاسلام

قال في الروضة : فلا تجزئ كافرة في شيء من الكفارات ..

الثاني : سلامة الرقبة من جميع العيوب التي تضر

قال في الروضة : السلامة من كل عيب يضر بالعمل إضرارا بينا فلا تجزئ الزمن ولا من يجن أكثر الاوقات...

الثالث : كمال الرق

قال في الروضة : لايجزئ إعتاق المستولدة (أم الولد وهي التي وطأها سيدها فحملت منه) والا المكاتب ..

الرابع : خلو الإعتاق من شوب العوض

قال في الروضة : فلو أعتق عن كفارة على أن يرد عليه دينارا مثلا لم يجزئه عن الكفارة على الصحيح .

الثانية : الإطعام

فَرَجٌ : كم القدر المجزئ في الإطعام ؟

قال الباجوري في حاشيته : كل مسكين يعطى مدا ، فلا يكفي دون مد لواحد منهم ..

وقال في المنهاج : ... وإطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد حب من غالب قوت بلده...

وقال في الروضة : فإن اختار الإطعام أطعم كل واحد مدا

فَرَجٌ : كم مقدار المد بالغرام ؟

المد يساوي كما في الأوزان الشرعية الملحقة بكتاب إفادة السادة العمدة : ٥١٠ غرام .
قال في الروضة : والمد رطل وثلاث بالبغدادي وهو مد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
والرطل العراقي يساوي : ٣٨٢,٥ غرام والثلاث منه يساوي : ١٢٧,٥ غرام وبالتالي فإن
الرطل والثلاث يبلغ بالغرام ٥١٠ وهو نتيجة جمع (٣٨٢,٥ + ١٢٧,٥)

فَرَجٌ : كم عدد الفقراء والمساكين الذين يجب صرف المد إليهم ؟

قال في الأنوار : فيتخير الحالف بين إعتاق رقبة بالصفات المذكورة وبين إطعام عشرة
مساكين أو كسوتهم ...
وقال في الروضة : فيتخير الحالف بين أن يطعم عشرة مساكين ، أو يكسوهم ، أو يعتق
رقبة ..

**فَرَجٌ : هل إطعام العشرة شرط في الإجزاء أم أنه يجوز أن يطعم أقل من العشرة كتسعة
مثلا ؟**

قال الماوردي قال الشافعي : ولا يطعم أقل من عشرة مساكين .. وهو كما قال ؛ لأن الله
تعالى قد نص على عددهم في الكفارة فوجب أن يستحقها عشرة مساكين ..
وقال الجمل في حاشيته على شرح المنهج : فلا يجوز لدون العشرة ولا للعشرة كل واحد
دون مد ..

وقال القليوبي في حاشيته : ولا يجوز أقل من العشرة ..

وقال صاحب إفادة السادة العمدة : ولا إعطاء أقل من العشرة ..

فَرَجٌ : لو غداهم أو عشاها فهل يجزئ ذلك أم يشترط ان يملكهم الأمداد ؟

قال في الأنوار : ويشترط التملك والتسليط ، ولا يكفي التغذية والتعشية ..
وقال الباجوري في حاشيته : قوله إطعام عشرة مساكين أي تملكهم .. فلا يكفي مالو غداهم
أو عشاها ...

وقال في حاشية إعانة الطالبين : والمراد بالإطعام التملك .. فلا يكفي أن يصنع لهم طعاما
يغديهم به أو يعشاهم ..

وقال في مغني المحتاج : والمراد تملكهم فلا يكفي التغذية ولا التعشية .

فَرَجٌ : هل يشترط أن يملك كل فرد بعينه ويصرف المد إليه أم يكفي تملكهم بالجملة كأسرة مثلا مكونة من عشرة افراد ؟

قال الباجوري في حاشيته : ولو ملكهم جملة الأمداد كفى ..

فَرَجٌ : هل يشترط التلفظ بلفظ التملك عند دفع الكفارة إليهم أم يكفي الدفع إليهم فقط ولا يشترط التلفظ ؟

قال في مغني المحتاج : وعبرة الروضة تقتضي اللفظ لأنه عبر بالتمليك قال الأزرعي : وهو بعيد أي فلا يشترط لفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة .

فَرَجٌ : ماهي الأصناف التي يخرج منها مد الطعام ؟

قال في الروضة : جنس طعام الكفارة كالفطرة ..(اي مثل الأصناف التي تخرج في زكاة الفطر)

وقال في مغني المحتاج : وبين المصنف جنس الأمداد بقوله : مما أي من جنس الحب الذي يكون فطرة ..

وقال في شرح المنهج : وتمليك ما ذكر يكون من جنس فطرة كبر وشعير وأقط ولبن فلا يجرى لحم ودقيق وسويق ...

وقال في مغني المحتاج في باب زكاة الفطر مبينا الأصناف التي يخرج منها الصاع من زكاة الفطر : وجنسه أي الصاع الواجب القوت المعشر (بضم الميم وتشديد الشين) أي الذي يجب فيه العشر أو نصفه لأن النص قد ورد في بعض المعشرات :كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس الباقي بجامع الإقتيات ..

فَرَجٌ : هل العبرة في الصنف المخرج بغالب قوت بلد المكفر في كل الأحوال حتى وإن كفر عنه غيره ؟

قال في حاشية إعانة الطالبين : من غالب قوت البلد أي بلد المكفر إن كفر عن نفسه ،فإن كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد المكفر عنه ..(وليس بلد الوكيل الذي هو المؤدي)

قال الجمل في حاشيته نقلا عن الرملي : ثم إن العبرة ببلد المؤدي عنه لا المؤدي

وقال القليوبي في حاشيته : أي بلد الحالف الذي حنث فيه وإن لم يحلف فيه أو أدى عنه غيره بإذنه ..

فَرَجٌ : لو كان الغالب من قوت البلد صنفا لايجزئ كاللحم مثلا فهل يجوز إخراجه أم يعتبر الغالب في أقرب البلاد ؟

قال في الروضة : فإن كان الغالب مما لايجزئ كاللحم ، اعتبر الغالب من قوت أقرب البلاد ..

فَرَجٌ : هل تجزئ القيمة في الكفارة ؟

قال في الروضة : ولا تجزئ القيمة قطعا

وقال الماوردي في الحاوي الكبير : لايجوز أن يخرج في الكفارة قيمة الطعام ، كما لا يحق أن يخرج في الزكاة (أي الفطر) قيمتها ، وجوز أبوحنيفة -رحمه الله تعالى -إخراج القيمة في الزكاة والكفارة ..

قلت أنا العبد الفقير : ومسألة إخراج القيمة في هذا الزمن أنفع للفقراء والمساكين ، ولذا فإن كثيرا من الفقهاء في عصرنا يفتون الناس بمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الملائم والمناسب لحال الفقير والمسكين .

الخصلة الثالثة : الكسوة

فَرَجٌ : ماهي الكسوة المجزئة في الكفارة ؟

قال في أسنى المطالب : والكسوة يجب تملكها كما في الطعام وهي قميص أو سراويل أو عمامة أو مقنعة (ما تقنع به المرأة رأسها) أو إزار أو جبة أو قباء أو رداء أو منديل قال في الروضة : والمراد به المعروف الذي يحمل في اليد أو طيلسان أو درع ، وهو قميص لا كم له أو نحوها مما يسمى كسوة ..

وقال ابن قاسم الغزي في شرحه على الغاية : أي شيئا يسمى كسوة مما يعتاد لبسه ، كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ..

فَرَجٌ: هل تجزئ المنشفة: وهي فوطة ينشف بها الوجه واليدين؟

قال الباجوري في حاشيته: أو فوطة أو منديل وهو ما يحمل في اليد (لا يقصد هنا المحارم الورقية المعروفة) كالمنشفة التي تشتري من مولد سيدي أحمد البدوي، فلو اشترى منه عشرة مناشف وفرقها على عشرة مساكين بقصد كفارة اليمين.. كفى.

فَرَجٌ: هل تجزئ الطاقةية (قبة الرأس)؟

قال الباجوري في حاشيته: ولا قلنسوة (أي لايجزئ) وهي ما يغطي بها الرأس ومنه العرقية وهي الطاقةية المعروفة.

فَرَجٌ: هل يجزئ الشال وهو لبس يوضع على الراس وينسدل على الكتفين مغطيا الرقبة وهو ما يسمى بمفهومنا المعاصر (الغتره وهي التي تلبس تحت العقال)؟

قال الباجوري في حاشيته قوله او كساء: أي رداء كالحرام والشال ومنه الطيلسان (فتجوز جميعها)

فَرَجٌ: ماهي الأصناف التي لا تجزئ في الكسوة؟

قال في مغني المحتاج: لا خف وقفازين ومكعب وهو المداس ونعل ومنطقة بكسر الميم وقلنسوة وهي بفتح القاف واللام ما يغطي به الرأس ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع من حديد..

فَرَجٌ: هل يجزئ السروال القصير الذي يغطي السواتين فقط وهو ما يسمى بالتبان (بتشديد التاء مع ضمها وتشديد الباء مع فتحها)؟

قال في مغني المحتاج: ولايجزئ التبان وهو سروال قصير لا يبلغ الركبة..

وقال الباجوري في حاشيته: ولا يجزئ التبان وهو سروال قصير بقدر شبر لا يبلغ الركبة، بل يغطي السوءتين...

فَرَجٌ: هل يجزئ الخاتم؟

قال في مغني المحتاج: ولا الخاتم.. أي فلا يجزئ ومثله في أسنى المطالب..

فَرَجٌ هل يشترط في الكسوة أن تكون صالحة للمدفع إليه؟ وبمعنى آخر : هل يجوز إعطاء الرجل الكبير ثوبا يختص بالطفل الصغير أو يختص بامرأة أم أنه لا بد أن يعطى كل شخص بما يناسبه ويختص به ؟

قال في الروضة : وأما الثوب الصغير الذي يكفي لرضيع وصغير دون كبير ، فإن أخذه الولي لصغير جاز ... وإن أخذه كبير لنفسه جاز على الأصح .. ثم قال : لأنه لا يشترط أن يلبس الآخذ ما يأخذه ، ولهذا يجوز أن يعطى الرجل كسوة المرأة وعكسه ...

وقال في المنهاج : فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له ..

وقال ابن قاسم الغزي : فيجوز أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة ..

وقال في الأنوار : ويجوز دفع المقنعة (ما تقنع به المرأة رأسها) إلى الرجل والعمامة إلى المرأة والصغير إلى الكبير ..

فَرَجٌ : هل يشترط أن يكون الثوب جديدا أم هو مندوب فقط؟

قال في مغني المحتاج : ويندب أن يكون الثوب جديدا ..

قال في الروضة : ويستحب أن يكون جديدا ..

وقال الباجوري في حاشيته : ولا يشترط أيضا كون المدفوع جديدا لكن يندب أن يكون جديدا ...

فَرَجٌ : ماهو ضابط اللبس القديم الذي يجزئ ؟

قال في الروضة : فإن كان ملبوسا نظر : إن تخرق أو ذهبت قوته لمقاربة الانمحاق لم يجزئه كالطعام المعيب وإن لم ينته إلى ذلك الحد أجزاءه كالطعام العتيق ..

وقال في مغني المحتاج : فإن ذهبت (اي قوته) بحيث صار مسحقا لم يجز ولا بد مع بقاء قوته من كونه غير منخرق ..

قال الباجوري في حاشيته : وقوله : لم تذهب قوته : قيد خرج به ما ذهبت قوته وهو الثوب البالي فلا يجزئ لضعف النفع به .

فَرَجٌ : هل يشترط أن يكون الثوب طاهرا أم يجزئ المتنجس ؟

قال في مغني المحتاج : ولا يجزئ نجس العين من الثياب ويجزئ المتنجس وعليه أن يعلمهم بنجاسته ..

فَرَجٌ : لو اشترى ثوبا طويلا يكفي لعشرة فهل يجزئ إن دفعه إليهم هكذا أم لابد من تقطيعه ودفعه لهم ؟

قال في مغني المحتاج : ولو أعطى عشرة ثوبا طويلا لم يجزه بخلاف ما لو قطعه قطعا قطعا ثم دفعه إليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة ..

فَرَجٌ : هل يشترط أن يعطي العشرة من جنس واحد أم يجوز له أن ينوع فيعطي هذا قميصا وذاك عمامة وتلك خمارا .. الخ ؟

قال في الأنوار : ولو دفع إلى واحد قميصا وإلى آخر سراويل وإلى آخر عمامة وإلى آخر مقنعة وهكذا إلى العشرة جاز ..

الخصلة الرابعة : الصوم

ما ذكرناه من الخصال الثلاث الأولى وهي العتق والإطعام والكسوة فهو مخير بينهما له أن يبدأ بما يشاء ، وأما الصوم فليس له أن يبدأ به ابتداء إلا إذا عجز عن جميع الخصال الثلاث المتقدمة ولذا قال في المنهاج : فإن عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة أيام ..

فَرَجٌ هل يشترط في صوم هذه الأيام الثلاثة أن تكون متتابعة أم يجوز تفريقها ؟

قال في مغني المحتاج : ولا يجب تتابعها في الأظهر لإطلاق الآية .

قال في شرح المنهج : فإن عجز عن كل من الثلاثة ... لزمه صوم ثلاثة من الأيام ولو مفرقة

قال في العباب : ويسن تتابعها

فَرَجٌ هل يجب تبييت النية في هذا الأيام كما في صيام رمضان ؟

قال في حاشية إعانة الطالبين : لزمه صوم ثلاثة أيام .. بنية الكفارة ويشترط تبييتها

وقال في أسنى المطالب : يجب تبييت نيته أي الصوم لكل يوم ..

فَرَجٌ لو صام رمضان ونوى معه كفارة اليمين فهل يجزئه ذلك ؟

قال في أسنى المطالب : ولو صام رمضان بنية الكفارة أو بنيتها أي الكفارة ورمضان بطل صومه لأن رمضان لا يصلح لغيره ..

وقال في الروضة : لو صام رمضان بنية الكفارة لم يجزئه عن واحد منهما ولو نواهما لم يجزئه عن واحد منهما أيضا ..

فَرَجٌ من هو العاجز الذي يحق له أن ينتقل الى الصوم ؟

قال في فتح الجواد : وصومها إنما هو لمعسر وهو من يحل له أخذ الزكاة لفقر أو مسكنة وإن ملك نصابا

وقال في مغني المحتاج : ومن له أن يأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم ..

فَرَجٌ : من كان غنيا موسرا ولكن غاب ماله عنه فهل يعتبر عاجزا فينتقل الى الصوم أم ينتظر حضور ماله أو حتى يصل إليه ؟

قال في مغني المحتاج : وإن غاب ماله الى مسافة القصر أو دونها كما يشعر به إطلاقهم وإن نازع فيه البلقيني انتظره ولم يصم لأنه واجد وإنما أبيح له الصوم إذا لم يجد ..

كفارة الظهر

فَرَجٌ : ما هو موجب كفارة الظهر؟ وبمعنى آخر : هل وجبت الكفارة بالظهر والعود معا أو بالظهر بشرط العود أو بالعود فقط ؟

قبل الإجابة عن السؤال نوضح معنى العود في الظهر غير المؤقت وفي غير الرجعية (لأنه في الظهر المؤقت يحصل العود بالوطء وفي الرجعية يحصل بالرجعة) فنقول وبالله التوفيق :

هو أن يمسكها بعد ظهاره زمن إمكان فرقة ولم يفعل ومعنى هذا :

أن الإنسان إذا ظاهر من زوجته وتلفظ بلفظ الظهر فقد حرمت عليه بمقتضى هذا اللفظ ، وكونها حرمت عليه فلا يجوز له أن يمسكها بل عليه أن يفارقها بطلاق أو فسخ أو غيره مما هو مسطور في كتب الفقه ، فإذا فعل ذلك وفارقها فلم تجب عليه الكفارة ؛ لأنه لم يصبح عائدا ؛ لأن العود في القول : أن يرجع الإنسان ويخالف ما قاله وينقضه ، وبما أنه قد فارقها فلم يرجع في قوله ؛ لكنه لو أمسكها ولم يفارقها فقد صار عائدا فتجب عليه كفارة الظهر وذلك أن مقتضى لفظ الظهر هو أن تحرم عليه وكونه أمسكها ولم يفارقها فهذا يعني أنه قد تراجع في قوله ونقضه ورفع وبناء على ذلك نعود إلى الإجابة على السؤال قال الباجوري في حاشيته : وهل وجبت بالظهر والعود أو بالظهر بشرط العود أو بالعود فقط ؟

أوجه ذكرها في أصل الروضة بلا ترجيح والأول هو الموافق لترجيحهم : أن كفارة اليمين وجبت باليمين والحنث جميعا ..

وقال في شرح المنهج : والأوجه منها الأول .. (أي أنها وجبت بالظهر والعود معا)

فَرَجٌ : ما الذي يترتب على هذا الخلاف في موجب سبب كفارة الظهر ؟

قال الباجوري في حاشيته : وينبني على ذلك : أنه على الأول (وهو المعتمد أي أنها وجبت بالظهر والعود معا) يجوز تقديمها على العود ؛ لأنها حينئذ لها سببان ، فيجوز تقديمها على أحد السببين ، وعلى الأخيرين : لايجوز تقديمها على العود ..

وقال الجمل في حاشيته : ينبني على الخلاف أنه على الأول يكون لها سببان : الظهر والعود فيجوز تقديمها على العود

وقال أيضا ناقلا عن ابن الرفعة: وعلى القول بأنهما سببان لايجوز تقديمها على الظهار ويجوز على العود ..

أحكام النية في كفارة الظهار :

ما ذكرناه من أحكام النية في كفارة اليمين فهو ينطبق على كفارة الظهار فليراجع هناك.

فَرَجٌ: لو كان عليه كفارة ظهار وقتل مثلا فهل يشترط التعيين في النية بأنها كفارة ظهار أو كفارة قتل أم يكفي أن ينوي الكفارة فقط؟

قال في شرح المنهج : وعلم أيضا أنه لا يجب تعيينها تعيينها بأن يقيد بظهار أو غيره فلو كان عليه كفارتا قتل وظهار وأعتق أو صام بنية كفارة وقع عن إحداهما

وقال في مغني المحتاج : لا تعيينها (أي لا يشترط تعيين النية) بأن تقيد بظهار أو غيره ... فلو أعتق رقبتين بنية الكفارة وكان عليه كفارة قتل وظهار أجزاء عنهما وإن أعتق واحدة وقعت عن إحداهما..

فَرَجٌ: لو عين وأخطأ في التعيين بأن نوى العتق مثلا عن كفارة القتل وهو عليه كفارة الظهار فهل يجزئ ذلك؟

قال في مغني المحتاج : لو نوى غير ما عليه ولو خطأ لم يجزه كما لو اخطأ في تعيين الإمام في الصلاة ..

وقال في شرح المنهج : فإن عين فيها وأخطأ كأن نوى كفارة قتل وليس عليه إلا كفارة ظهار لم تجزه ..

فَرَجٌ: هل يجب أن ينوي نية الفرض بأن يقول مثلا : أعتقت هذا العبد عن فرض كفارة الظهار لا يشترط؟

قال في شرح المنهج : وعلم أيضا أنه لا يجب نية الفرض لأنها لا تكون إلا فرضا

وقال في الروضة : ولا يشترط التقيد بالوجوب لأن الكفارة لا تكون إلا واجبة ..

خصال كفارة الظهر

الأولى : عتق رقبة .

الثانية : صوم شهرين متتابعين .

الثالثة : إطعام ستين مسكينا .

فَرَجٌ : هل خصال كفارة الظهر مرتبة ابتداء وانتهاء بمعنى لايجوز الانتقال من خصلة إلى أخرى إلا بعد العجز عن الخصلة التي قبلها أم أن فيها تخييرا في خصالها فيجوز الانتقال ولايشترط العجز ؟

قال في العباب : خصال الكفارة ثلاث مرتبة : عتق ثم صيام ثم إطعام

وقال في الحاوي الكبير : الكفارة في الظهر ذات أبدال مرتبة وهي عتق لمن قدر عليها فإن عجز عنها فصيام شهرين متتابعين لمن استطاع فإن عجز عنه أطعم ستين مسكينا..

وقال الباجوري في حاشيته : فالحاصل أن الكفارة من حيث الترتيب والتخيير على نوعين : مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء وهي كفارة اليمين ، ومرتبة ابتداء وانتهاء وهي كفارة الظهر وكفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة القتل لكن كفارة القتل لا إطعام فيها ..

فَرَجٌ : هل كفارة الظهر على الفور بمعنى يجب عليه المبادرة فورا أم انها على التراخي فلا يشترط المبادرة ؟

قال القليوبي في حاشيته : وتقدم أن كفارة الظهر على التراخي على المعتمد وكذا بقية الكفارات وإن عصى بسببها ...

خصال كفارة الظهر

الأولى : عتق رقبة مؤمنة

جميع الشروط التي تكلمنا عنها في كفارة اليمين تنطبق هنا في كفارة الظهر ، وما قلناه هناك نقوله هنا .

الخصلة الثانية : صيام شهرين متتابعين

فَرَجٌ هل يجب تبنيب النية من الليل لكل يوم كما في صوم رمضان ؟

قال في الروضة : يجب أن ينوي صوم الكفارة في الليل لكل يوم ..

وقال في أسنى المطالب : يجب تبييت نيته أي الصوم لكل يوم كما مر في كتاب الصيام
وقال الباجوري في حاشيته قوله : من الليل : أي لوجوب تبييت النية كما في صوم رمضان

فَرَجٌ هل يشترط أن ينوي التتابع في صيام هذين الشهرين ؟

قال في مغني المحتاج : ولا يشترط نية التتابع في الأصح اكتفاء بالتتابع الفعلي

وقال في الروضة : ولا يجب نية التتابع على الأصح

وقال في شرح المنهج : وتكفية نية صوم الكفارة وإن لم ينوه أي الولاء (التتابع)

**فَرَجٌ هل يجب صوم شهرين بالعدد ثلاثين يوماً لكل شهر دون زيادة أو نقصان أم يكفي
صوم شهرين هلالين سواء كانا تامين أم ناقصين كما هي حالة الشهور الهلالية ؟**

قال في مغني المحتاج : ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقصا

وقال في الروضة : إن ابتداء بالصوم لأول شهر هلالى صام شهرين بالأهلة ولا يضر
نقصهما

وقال في العباب : فإن شرع أول شهر أجزاء هلالين وإن نقصا

فَرَجٌ لو بدأ في الصيام في وسط الشهر أو في أواخر الشهر الهلالي فكيف يتم الشهرين؟

قال في الروضة : وإن ابتداء في خلال شهر صام بقيته (أي اكمل ما تبقى من الشهر حتى
نهايته) ثم صام الذي يليه بالهلال (أي يصوم الشهر الذي بعده مباشرة كاملاً سواء كان
تاماً أم ناقصاً) ولا يضر نقصه ثم يتم الأول من الثالث ثلاثين يوماً (أي أنه يصوم من
الشهر الثالث ما نقص عنه في الشهر الأول ولن فرض صام من الشهر الأول عشرين يوماً
فإنه يتم نقص هذه العشرة الأيام المتبقية من الشهر الأول من الشهر الثالث)

وقال في مغني المحتاج : فإن بدأ .. بالصوم في أثناء شهر كعشرين يوماً من المحرم حسب
الشهر بعده وهو صفر بالهلال وأتم الشهر الأول وهو المحرم من الثالث ثلاثين يوماً
بعشرة من ربيع لتعذر الرجوع فيه إلى الهلال فاعتبر بالعدة ..

خلاصة هذا الفرع : إن بدأ صومه من أول الشهر الهلالي صام شهرين هلالين متتابعين
ولا يضر نقصهما عن الثلاثين يوماً ، وأما إن لم يصم في أول الشهر فإنه يتم الشهر كاملاً
ثم يصوم الشهر الذي بعده كاملاً بالهلال ولا يضر نقصه عن الثلاثين ثم يصوم من الشهر
الثالث القدر الذي أنقصه من الشهر الأول بحيث يكون المجموع للشهر الأول ثلاثين يوماً

فَرَجٌ هل يجب التتابع في صيام هذين الشهرين ؟

قال في الروضة : التتابع واجب بنص القرآن ..

وقال في مغني المحتاج : فإن عجز المظاهر حسا أو شرعا عن عتق صام شهرين متتابعين للآية ..

فَرَجٌ لو أفطر يوما بلا عذر فهل ينقطع التتابع وبالتالي يجب عليه أن يستأنف من جديد أم لا ينقطع التتابع ويبني على ما سبق ؟

قال في مغني المحتاج : ويفوت التتابع بفوات يوم بلا عذر ولو كان اليوم الأخير ، كما إذا أفسد صومه أو نسي النية في بعض الليالي والنسيان لا يجعل عذرا في ترك المأمورات ..

وقال في الروضة : ولو أفسد صوم اليوم الآخر أو غيره لزمه استئناف الشهرين ..

فَرَجٌ إن استأنف صوم الشهرين بسبب إفساده لصومه بدون عذر فهل تحسب له الأيام التي صامها نفلا أم لا تحسب وتكون باطلة ؟

قال في مغني المحتاج : وهل يبطل ما مضى أو ينقلب نفلا ؟

فيه قولان رجح في الأنوار أولهما وابن المقرئ ثانيهما ، وينبغي حمل الأول على الإفساد بلا عذر والثاني على الإفساد بعذر (وهذا التفصيل هو المعتمد في المذهب)

وقال الباجوري في حاشيته : فينقطع التتابع وينقلب ما مضى نفلا في العذر دون غيره.

فَرَجٌ ماهي الأعذار التي ينقطع فيها التتابع حتى مع وجودها ؟

وضابط هذه الأعذار : هي التي لا تنافي الصوم أي يمكن للمكفر أن يصوم وإن وجدت .

قال في مغني المحتاج : وكذا يفوت التتابع لعذر بمرض مسوغ للفطر في الجديد لأن المرض لا ينافي الصوم وقد أفطر باختياره ...

وقال أيضا : لو أفطر لسفر أو أفطرت الحامل أو المرضع لأجل الولد أو أفطر لفطر الجوع فإن التتابع يفوت وإن وجد عذر

وقال في أسنى المطالب : فإن فسد صوم يوم ولو اليوم الأخير ... استأنف صوم الشهرين وإن كان الإفساد بعذر كسفر ومرض ورضاع ..

فَرَجٌ ماهي الأعذار التي إن وجدت لاينقطع التتابع ؟

ضابط هذه الأعذار : هي التي تنافي الصوم فلا يمكن للمكفر أن يصوم مع وجودها
قال في أسنى المطالب : فإن فسد صوم يوم ولو اليوم الأخير بما سوى الحيض والنفاس
والجنون ومستغرق الإغماء استأنف صوم الشهرين .. ثم قال معللاً عدم قطع التتابع في
هذه المستثنيات : أما إفساده بشيء من المستثنيات فلا يوجب الاستئناف ؛ لأن كلا منهما
ينافي الصوم مع عدم الاختيار فيه من الصائم بخلاف غيرها ..

وقال الباجوري في حاشيته : وإن كان كجنون وإغماء مستغرق لم يضر فلا ينقطع به
التتابع ؛ لأنه ينافي الصوم فخرج به عن أهلية الصوم بخلاف نحو المرض فإن وإن كان
مسوغاً للفطر لا ينافي الصوم فلم يخرج بذلك عن أهلية الصوم .

تنبيه : عذر الحيض والنفاس إنما يتصور في كفارة القتل أما في كفارة الظهر فلا يتصور
ولذا قال في مغني المحتاج : وطرو الحيض والنفاس إنما يتصور في كفارة قتل لا ظهر
اذ لا يجب على النساء ومن ثم اعترض على المصنف ذكره الحيض هنا وكلامه في كفارة
الظهر وأجيب عنه : أن كلامه في مطلق الكفارة ...

فَرَجٌ هل رمضان وعيد النحر ومثله عيد الفطر وأيام التشريق ينقطع بهم التتابع ؟

قال في أسنى المطالب : ويقطعه أي التتابع عيد النحر ورمضان ...

وقال في الحاوي الكبير : يوم النحر وهو كيوم الفطر يمنع من جميع الصوم ... ثم ذكر
أيام التشريق الثلاثة بأنه لايجوز صومها حتى في كفارة التمتع في الحج على المعتمد في
القول الجديد

فَرَجٌ لو بدأ صوم الشهرين وهو يعلم أنه سيأتي ما يقطع تتابعهما كدخول رمضان أو يوم
النحر فهل يجوز له الصيام ويجزئه إن صام أم لا ؟

قال في النجم الوهاج : إنما يصح صوم الشهرين إذا ابتدأ بهما في وقت يعلم دوامهما ، فلو
ابتدأ الصوم في وقت يعلم دخول ما يقطعه في أثناءه كشهر رمضان أو يوم النحر لم
يجزئه وبهذا صرح في المحرر وأهمله المصنف .

قال في الروضة : لو ابتدأ بالصوم في وقت يدخل عليه رمضان قبل تمام الشهرين أو
يدخل يوم النحر لم يجزئه عن الكفارة ..

فَرَجٌ لو صام أياما من الشهرين ثم شك بعد فراغه من صوم يوم هل نوى فيه أم لا؟ فهل ينقطع التتابع ويلزمه الاستئناف أم لا؟

قال في الروضة : لم يلزمه الاستئناف على الصحيح ولا أثر للشك بعد الفراغ من اليوم.

فَرَجٌ لو أكره على الأكل فهل يفطر وينقطع تتابعه أو لا؟

قال في المنهاج : وإن أكره حتى أكل أفطر في الأظهر قلت : الأظهر لا يفطر والله أعلم (أي أن المعتمد عدم الفطر وبالتالي لا ينقطع تتابعه)

فَرَجٌ لو وطئ المظاهر في الليل قبل أن يتم صيام الشهرين فهل ينقطع التتابع؟

قال في الروضة : فلو وطئ المظاهر بالليل قبل تمام الشهرين عصى... ولكن لا يقطع التتابع

وقال القليوبي في حاشيته : ويحرم الوطء فيهما ولو ليلا لكنه فيه (أي الوطء في الليل) لا يقطع التتابع

وقال في النجم الوهاج : ولو وطئ المظاهر ليلا في الشهرين عصى ولم ينقطع التتابع

فَرَجٌ لو أفطر ظانا غروب الشمس فأخطأ أو على أن الفجر لم يطلع فهل ينقطع التتابع؟

قال في النجم الوهاج : انقطع التتابع ؛ لتفريطه

الخصلة الثالثة: إطعام ستين مسكينا

ملاحظة : ما ذكرناه في كفارة اليمين في خصلة الإطعام من حيث جنس الطعام وقدره واخراج القيمة والجهة التي تصرف إليها الكفارة .. الخ من الأحكام فجميعها تنطبق هنا ولها نفس الأحكام فلترجع هناك .

فَرَجٌ متى ينتقل المظاهر الى خصلة الإطعام؟

قال في الروضة : فمن عجز عن الصوم بهرم أو مرض أو لحقه من الصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة في المرض فله العدول إلى الإطعام

وقال في المنهاج : فإن عجز عن صوم بهرم أو مرض... أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة مرض كفر بإطعام ستين مسكينا ..

فَرَجٌ : هل يشترط في المرض أن يكون مرضاً لا يرجى زواله وبرؤه أم يكفي فيه الظن بأن هذا المرض سيدوم شهرين غالباً وبالتالي وفق هذا الظن جاز الانتقال للإطعام حتى ولو علمنا زواله بعد الشهرين؟

فيه خلاف في المذهب والمعتمد الثاني وهو غلبة الظن

قال في الروضة: صرح كثيرون باشتراط كون المرض لا يرجى زواله والأصح ما قاله الإمام وقد وافقه عليه آخرون (أي يكفي الظن بأنه يدوم شهرين)

قال في شرح المنج : فإن عجز عن صوم أو ولاء (أي تتابع) لمرض يدوم شهرين ظناً أي بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء وهذا ما صححه في الروضة.

وقال الجمل في حاشيته ناقلاً عن الرملي : فإن عجز عن الصوم لهرم أو مرض قال الأكثرون لا يرجى زواله وقال الأقلون كالإمام ومن تبعه وصححه في الروضة وهو المعتمد يعتبر دوامه في ظنه مدة شهرين بالعادة الغالبة في مثله أو بقول الأطباء والأوجه الاكتفاء بعدل منهم ..

قال القليوبي في حاشيته على المحلي عند قوله : وقال الأقلون كالإمام والغزالي يدوم شهرين فيما يظن بالعادة أو بقول الأطباء... وهو المعتمد

وقال في أسنى المطالب : وكذا لو رجي زواله لكنه دام أي يدوم شهرين غالباً بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء

فَرَجٌ : هل شدة الشبق أو شدة الغلظة (شهوة الوطء) تدخل في المشقة الشديدة وبالتالي يجوز له أن ينتقل من الصيام إلى الإطعام؟

قال في مغني المحتاج : ودخل في المشقة شدة الشبق على ما رجحه الأكثرون وصرح به المصنف في كفارة الوقاع، وهو شدة الغلظة : أي شهوة الوطء

وقال القليوبي في حاشيته : ومنها (أي من المشقة الشديدة) شدة الشبق بفتح المعجمة والموحدة وهو الغلظة بضم المعجمة وسكون اللام أي لشدة الحاجة إلى الوطء ..

وقال في أسنى المطالب : ولو كانت المشقة بشبق وهو شدة الغلظة أي شهوة الوطء ... أطمع (أي انتقل إلى الإطعام)

فَرَجٌ لماذا جعلنا شدة الشبق عذرا في الانتقال الى الإطعام في كفارة الظهر ولم نجعله عذرا في ترك الصوم في رمضان ؟

قال في مغني المحتاج : لأنه يمكنه الوطاء فيه ليلا (أي في رمضان) بخلافه في كفارة الظهر لاستمرار حرمة الى الفراغ منها ..(ومثل هذا التعليل مذكور في الروضة وفي أسنى المطالب)

فَرَجٌ : لو أطعم بعض المساكين ثم قدر على الصوم فهل يجب عليه العود للصيام ؟

قال في الروضة : لا يلزمه العود إليه

فَرَجٌ : هل يشترط العدد وهو إطعام ستين مسكينا أم يجوز أقل من ذلك ؟

قال في الروضة : يجب الصرف إلى ستين مسكينا ..

وقال في مغني المحتاج : كفر بإطعام ستين مسكينا للأية

وقال القليوبي في حاشيته : فلا يكفي أقل منهم ..

فَرَجٌ : هل يشترط أن يطعم كل يوم مسكينا أم يجوز إطعامهم وتمليكهم في يوم واحد ؟

قال في الروضة : ولو جمع ستين ووضع بين أيديهم ستين مدا وقال ملكتكم هذا وأطلق أو قال بالسوية فقبلوه أجزاءه على الصحيح

وقال في مغني المحتاج : ويصرف للستين المذكورين ستين مدا لكل واحد مد كأن يضعها بين أيديهم ويملكهم بالسوية أو يطلق فإذا قبلوا ذلك أجزاء على الصحيح ..

فَرَجٌ : هل يجوز أن يغديهم أو يعشيهم أم لا يجوز ذلك كما في كفارة اليمين ؟

قال في الروضة : يشترط تمليك المستحقين وتسليطهم التام ، فلا تكفي التغذية والتعشية بالتمر ونحوه ..(مثل كفارة اليمين فليراجع هذا الفرع هناك وما يتعلق به)

فَرَجٌ : لو دفع مدا إلى مسكين ثم اشترى المد منه ودفعه الى آخر ثم اشتراه منه وهكذا فعل مع الستين فهل يجزئ ذلك ؟

قال في الروضة : أجزاءه لكنه مكروه

وقال القليوبي في حاشيته : ولو دفع المكفر لواحد منهم مدا ثم اشتراه ودفعه الى آخر ثم اشتراه ودفعه إلى آخر وهكذا الى تمام الستين كفى وإن كان مكروها ..ومثل هذا مذكور في مغني المحتاج وأسنى المطالب وغيرهما من كتب المذهب

(قلت أنا العبد الفقير : وهذه حيلة تصلح لجواز دفع القيمة حيث كما ذكرنا في كفارة اليمين من حيث المذهب أنه لايجوز إخراج القيمة)

فَرَجٌ : هل يجوز أن يصرف لمسكين واحد مدين عن كفارتين ؟

قال في الروضة : يجوز أن يصرف إلى مسكين واحد مدين عن كفارتين

وقال في مغني المحتاج : ولو صرف لمسكين واحد مدين عن كفارتين جاز

فَرَجٌ : هل يجوز أن يجمع بين خصلتين في كفارة واحدة كأن يصوم شهرا ويطعم ثلاثين مسكينا ؟

ذكرنا ذلك في ما سبق ونذكره هنا لكونه في موضعه

قال في أسنى المطالب : ولا تجزئ كفارة ملفقة من خصلتين بأن يعتق نصف رقبه ويصوم شهرا أو يصوم شهرا ويطعم ثلاثين

وقال في مغني المحتاج : ولا تجزئ كفارة ملفقة من خصلتين ...الخ وساق نفس عبارة أسنى المطالب

فَرَجٌ : إذا عجز عن جميع الخصال فهل تبقى الكفارة في ذمته أو تسقط عنه وإن قلنا تبقى في ذمته فهل يجوز للمظاهر الوطاء أم لا ؟

قال في مغني المحتاج : إذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها ، فلا يطؤها المظاهر حتى يكفر

وقال : في أسنى المطالب: إذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال ثبتت أي الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء ..فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار

وقال الباجوري في حاشيته : وظاهر ذلك : أنه لايجل له الوطاء وإن عجز عن الخصال الثلاث ، وجوز بعضهم له (أي الوطاء) ؛لعذره وإن لم يشق عليه تركه (ذكر ذلك القليوبي في حاشيته) وتوقف فيه الشبراملسي وقال : القياس المنع منه حتى يكفر وإن عجز .

وقال في الروضة : لو عجز عن جميع خصال الكفارة استقرت في ذمته على الأظهر.... ثم قال : ولا يطاق المظاهر حتى يكفر .

تم الانتهاء من كفارة الظهر ويتبع باب كفارة الجماع في نهار رمضان

كفارة الجماع في نهار رمضان

موجب كفارة الجماع :

قال في الروضة : تجب الكفارة على من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به لأجل الصوم

وقال في المنهاج : تجب الكفارة بإفساد صوم يوم من رمضان بجماع أثم به بسبب الصوم

فَرَجٌ : من خلال النقلين السابقين يتضح أن هناك قيوداً لا بد من مراعاتها حتى تجب الكفارة ، فما هي هذه القيود ؟

الأول : الإفساد عمداً وخرج بهذا القيد الناسي والجاهل بالتحريم والمكره

قال في مغني المحتاج : فلا كفارة على ناس أو مكره أو جاهل بالتحريم فهو محترز قوله بإفساد ؛ لأن صومه لم يفسد بذلك ..

قال في حاشية إعانة الطالبين : فخرج بالأول : ما لا يكون مفسداً كأن صدر من ناس أو مكره أو جاهل معذور

الثاني : أن يكون الإفساد في رمضان فخرج به غير رمضان

قال في مغني المحتاج : ولا على مفسد (أي لا تجب الكفارة) غير رمضان من نفل أو قضاء أو كفارة وهذا محترز قوله رمضان لأن النص ورد فيه... فلا يصح قياس غيره عليه .

وقال الباجوري في حاشيته : وبرمضان غيره (أي بقيد الجماع في رمضان) كصوم نذر أو كفارة أو قضاء ولو عن رمضان ، فلا كفارة بالوطء فيه ؛ لأنها من خصوصيات رمضان

الثالث : أن يكون الإفساد بالجماع فخرج به غير الجماع

قال في مغني المحتاج : أو مفسد رمضان بغير الجماع كالأكل والشرب والاستمناء باليد والمباشرة فيما دون الفرج المفضية إلى الإنزال وهذا محترز قوله بجماع ؛ لأن النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه .

وقال في أسنى المطالب : فمن أفسده بغير الجماع كأكل واستمناء لم تلزمه الكفارة لورود النص في الجماع وهو أغلظ من غيره

الرابع : أن يكون آثما بهذا الوطء فخرج به المسافر والمريض إن جامع زوجته بنية الترخص

قال في مغني المحتاج : ولا على صائم مسافر أو مريض جامع بنية الترخيص وهذا محترز قوله: آثم به ؛ لأنه لم يَأْثَمَ لوجود القصد مع الإباحة

وقال الباجوري في حاشيته : وخرج بذلك المريض والمسافر إذا وطئ كل منهما زوجته أو أمته بنية الترخص فلا كفارة عليه ؛ لأنه غير آثم بهذا الوطء .

قال في حاشية إعانة الطالبين : وبالسابع (أي خرج بالقيد السابع وفق ترتيبه في القيود) ما إذا لم يَأْثَمَ بجماعه ؛ كالصبي وكذا المسافر والمريض إذا جامعاً بنية الترخص .

الخامس : أن يكون آثما بهذا الوطء لأجل الصوم أي بسبب الصوم فخرج بهذا القيد المسافر والمريض إذا زنى كل منهما أو إذا لم يترخصا فإن الإثم يكون بسبب الزنا لا بسبب الصوم ويكون بسبب ترك نية الترخص لا بسبب الصوم وذلك أن الفطر مباح لهما قال الباجوري في حاشيته : خرج به (أي بقيد الإثم بالوطء لأجل الصوم) المريض والمسافر إذا زنى كل منهما ... أو طئ زوجته أو أمته (أي المسافر أو المريض) بغير نية الترخص فلا كفارة عليه ؛ لأنه وإن آثم بهذا الوطء لكن لا لأجل الصوم بل لأجل الزنى وحده أو مع عدم نية الترخص ..

وقال في حاشية إعانة الطالبين : وبالثامن (أي بالقيد الثامن وفق ترتيبه) ما إذا كان الإثم لا لأجل الصوم ؛ كما إذا كان مسافراً أو وطئ بالزنا أو لم ينو ترخصاً بإفطاره، فإنه لم يَأْثَمَ به لأجل الصوم بل لأجل الزنا أو لعدم نية الترخص

وقال في مغني المحتاج : ولا على مسافر (أي لا تجب الكفارة) أفطر بالزنا مترخصاً بالفطر لأن الفطر جائز له وإثمه بسبب الزنا لا بالصوم

فَرَجٌ: ماهي الشروط الأخرى التي يجب أن تتوفر حتى تجب الكفارة؟

السادس : عدم وجود الشبهة، فخرج بهذا الشرط ما إذا وجدت الشبهة كأن ظن بقاء الليل فجامع فبان نهارا أو أكل ناسيا فظن أنه أفطر به فجامع عمدا

قال في حاشية إعانة الطالبين : وبالتاسع (أي خرج بالشرط التاسع) : ما إذا وجدت شبهة ، كأن ظن بقاء الليل فجامع فبان نهارا ، أو أكل ناسيا فظن أنه أفطر به فجامع عمدا ، فجميع هذه المخرجات ليس فيها كفارة ..

وقال في المنهاج : ولا على (أي لاتجب الكفارة) من ظن الليل (أي بقاء الليل) فبان نهارا ولا على من جامع بعد الأكل ناسيا وظن أنه أفطر به ، وإن كان الأصح بطلان صومه (أي أنه صومه باطل في هاتين الصورتين ولكن لاتجب الكفارة عليه لوجود الشبهة) .

السابع : بقاء أهلية التكليف كل اليوم فخرج بهذا الشرط إذا مات بعد الجماع أو جن بعد الجماع فإن الكفارة تسقط

قال في حاشية إعانة الطالبين : وبالخامس (أي خرج بالشرط الخامس وفق ترتيبه) ما إذا لم يستمر على الأهلية كل اليوم ، بأن جن أو مات بعد الجماع

وقال في أسنى المطالب : وتسقط إذا جن أو مات يوم الجماع ؛ لأنه بان بطرو ذلك أنه لم يكن في صوم لمنافاته له .

وقال في الانوار : ولو مات أو جن سقطت ..

فَرَجٌ: هل الكفارة تجب إذا جامع في القبل فقط أم أنه لايشترط ذلك؟

قال الباجوري في حاشيته : سواء كان قبلا أو دبورا من ذكر أو أنثى أو بهيمة من حي أو ميت (أي فتجب الكفارة في كل ما ذكر)

وقال في حاشية إعانة الطالبين : أي في قبل أو دبر ولو لبهيمة ولو مع وجود خرقة لفها على ذكره

وقال في الروضة : تجب الكفارة بالزنا (في غير المسافر طبعاً كما قدمنا) وجماع أمته ، واللواط ، وإتيان البهيمة وسواء أنزل أم لا ...

فَرَجٌ : لو جامع ثم مرض في ذلك اليوم أو سافر فهل تسقط عنه الكفارة أو لا ؟

قال في المنهاج : وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة ، وكذا المرض على المذهب قال في الروضة : لو أفسد صومه بجماع ، ثم أنشأ سفرا طويلا في يومه ، لم تسقط الكفارة على المذهب .. ثم قال : ولو جامع ثم مرض فقولان : اظهرهما : لا تسقط الكفارة (وهو المعتمد) .

فَرَجٌ : لو كرر الجماع في نفس اليوم فهل تجب عليه كفارة أخرى بالجماع الثاني ؟

قال في الروضة : لو أفطر بجماع ثم جامع ثانيا في ذلك اليوم فلا كفارة للجماع الثاني ؛ لأنه لم يفسد صوما ..

فَرَجٌ : لو جامع في يومين فهل عليه كفارة واحدة أم لكل يوم كفارة ؟

قال في الروضة : فلو جامع في يومين أو أيام فعليه لكل يوم كفارة سواء كفر عن الأول أو لا .

وقال في مغني المحتاج : ومن جامع في يومين لزمه كفارتان لأن كل يوم عبادة مستقلة فلا تتداخل كفارتاهما ، سواء كفر عن الجماع الأول قبل الثاني أولا ..

فَرَجٌ : هل على الزوجة كفارة أم أن الكفارة على الزوج فقط ؟

قال في مغني المحتاج : والكفارة على الزوج عنه فقط دونها ...
وقال في الروضة : وأظهرهما لا يلزمها بل تجب على الزوج ...

خصال كفارة الجماع في نهار رمضان :

الاول : عتق رقبة مؤمنة

الثاني : صيام شهرين متتابعين

الثالث : إطعام ستين مسكينا

قال في مغني المحتاج : وهي عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا

وقال الباجوري في حاشيته : وهي أي الكفارة وخصالها ثلاث كما يعلم من كلام المصنف : العتق ثم الصوم ثم الإطعام ..

فَرَجٌ: هل هي مرتبة بهذا الترتيب بمعنى لا يجوز له الانتقال من خصلة إلى أخرى إلا بعد العجز عن الخصلة التي قبلها أم أنه يجوز فيها التخيير؟

قال في مغني المحتاج: وهي أي الكفارة المذكورة مرتبة فيجب أولا عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع صومهما فإطعام ستين مسكينا أو فقيرا ..

وقال الباجوري في حاشيته: فهي مرتبة ابتداء وانتهاء ...

وقال ابن حجر في المنهج القويم: وهي أي الكفارة هنا كهي في الظهر

قال الترمسي في حاشيته معلقا على قول ابن حجر: أي كالكفارة في الظهر من كونها مرتبة: الاعتاق فالصيام فالإطعام ...

فَرَجٌ: هل تجب الكفارة على الفور أم على التراخي؟

قال القليوبي في حاشيته بعد أن ذكر أن كفارة الظهر على التراخي: وكذا بقية الكفارات وإن عصى بسببها

ماذكرناه في الظهر من أحكام في الخصال فهو ينطبق هنا تماما ولذا لا داعي إلى إعادته، فمن أراد الاطلاع فلينظرها في كفارة الظهر .

فَرَجٌ: إذا عجز عن جميع خصال الكفارة فهل تسقط عنه أم تبقى في ذمته؟

قال في المنهاج: فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته على الأظهر

وقال في الروضة: ففيها قولان: أظهرهما: يثبت في الذمة عند العجز

فَرَجٌ إذا ثبتت في الذمة في حال العجز فهل تثبت مرتبة كما كانت أم يسقط الترتيب؟ وبمعنى آخر: لو قدر بعد ذلك على خصلتين فهل يشترط الترتيب بينهما أم لا يشترط؟

قال في مغني المحتاج: وأنها مرتبة في الذمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو كما قال شيخنا (يقصد: زكريا الانصاري شيخ الإسلام) المعتمد ثم إن قدر على خصلة فعلها أو أكثر رتب ..

وقال في حاشية إعانة الطالبين: فإن عجز عن العتق وعن الصيام وعن الإطعام استقرت الكفارة مرتبة في ذمته ...

وقال الباجوري في حاشيته : فإن قدر على خصلة فعلها كما لو كان قادرا عليها ابتداء ، وإن قدر على أكثر من خصلة رتب ؛ لأنها استقرت في ذمته مرتبة .

فَرَجٌ : هل يجوز أن يصرف الفقير كفارته إلى عياله ؟

قال في مغني المحتاج : والأصح أنه لايجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله كالزكاة وسائر الكفارات ..

وقال الباجوري في حاشيته : ولا يجوز إطعام كفارته لعياله ؛كالزكوات وسائر الكفارات .

فَرَجٌ : ورد في الحديث الشريف في حديث الأعرابي المشهور الذي واقع امراته في نهار رمضان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : فأطعمه أهلك فكيف يتم توجيه هذا الحديث ؟

قال الباجوري في حاشيته : يحتمل أن المراد :أطعمه أهلك على وجه أنه صدقة منه صلى الله عليه وسلم ؛لكونه أخبره بفقره ،مع بقاء الكفارة في ذمته .

الاحتمال الثاني : أن المراد أطعمه أهلك على وجه الكفارة ،ومحل امتناع إطعام كفارته لعياله : إذا كان هو المكفر من عنده ،بخلاف ما إذا كان المكفر غير عنه كما هنا .

الاحتمال الثالث : بأنه خصوصية

ثم قال الباجوري : ففي هذا الحديث ثلاثة أجوبة .

ومثله في حاشية إعانة الطالبين تماما إلا أنه قال في آخره : ففي هذا الحديث ثلاثة أجوبة فتنبه .

ومثل ذلك مذكور في مغني المحتاج وحاشية الجمل على شرح المنهج وأسنى المطالب وغيرهم مع اختلاف ألفاظ العبارات .

كفارة القتل

أقسام القتل وحكم الكفارة في كل قسم :

الأول : القتل الواجب: وهو القتل بالردة والزنا والحراية

حكم الكفارة فيه : لاتجب

قال في الحاوي الكبير :فأما الواجب :فالقتل بالردة والزنا والحراية ولايتعلق به وجوب دية ولا كفارة

وقال في الأنوار : ولايجب(أي كفارة) بقتل حربي ومرتد وقاطع طريق وزان محصن

قال في النجم الوهاج : وكذلك قتل المرتد وقاطع الطريق والزاني المحصن (أي لاتجب الكفارة) لأن الشارع أذن في جميع ذلك

وقال في الروضة : ولاتجب بقتل حربي ومرتد وقاطع طريق وزان محصن

الثاني : القتل المباح وهو :القتل بالقصاص ودفع الصائل والباغي

حكم الكفارة فيه : لاتجب

قال في الحاوي الكبير : وأما المباح فالقصاص ودفع الطالب لنفس أو مال وهو في حكم الواجب في سقوط الدية والكفارة

وقال في العباب : لا من أبيح قتله لقود أو صيال (أي فلا تجب الكفارة)

وقال في النجم الوهاج :وباغ وصائل أي :إذا قتلا دفعا ؛لأن قتلها مباح مأذون فيه ...ثم قال : ومقتص منه :أي إذا وجب القصاص على شخص فقتله المستحق لم تجب على المستحق كفارة بالإجماع

وقال في مغني المحتاج : ولابقتل (أي لاتجب الكفارة) مباح الدم كقتل باغ وصائل لأنهما لايضمنان فأشبهه الحربي ...ثم قال : ومقتص منه بقتل المستحق له لأنه مباح الدم بالنسبة إليه .

الثالث : القتل المحظور الذي يترتب عليه إثم ووعيد وهو القتل العمد بغير حق

حكم الكفارة فيه : تجب حتى ولو اقتص من القاتل فتخرج من تركته

قال في الحاوي الكبير : وأما المحظور الذي يَأْتَمُّ به :فهو القتل العمد بغير حق ويتعلق به أربعة أحكام القصاص مع التكافؤ والدية عند العفو والكفارة عن القتل والوعيد في المأثم وقال في مغني المحتاج : بل تجب (أي الكفارة) وإن كان القاتل عامدا ..

وقال في الأنوار : وتجب الكفارة بالعمد وإن اقتصر منه

الرابع : القتل المحظور الذي لا يترتب عليه إثم ووعيد وهو قتل الخطأ

حكم الكفارة فيه : تجب فيه الكفارة

قال في الحاوي الكبير : وأما المحظور الذي لا يَأْتَمُّ به :فهو قتل الخطأ ويتعلق به حکمان :الدية والكفارة

وقال في الروضة : والخطأ يوجب الكفارة ..(والنصوص كثيرة في وجوب الكفارة به)

الخامس : القتل المحظور الذي يَأْتَمُّ به صاحبه من حيث قصد الاعتداء في الفعل لا من حيث قصد القتل وهو شبه العمد ويسمى أيضا :عمد الخطأ

حكم الكفارة فيه : تجب الكفارة فيه

قال في مغني المحتاج : يجب بالقتل عمدا كان أو شبهه أو خطأ ..كفارة

قال في الروضة : قتل العمد وشبه العمد والخطأ يوجب الكفارة

فَرَجٌ : هل يجوز تقديم الكفارة بعد جرح الشخص وقبل موته أم أن الكفارة لا تجب إلا بعد الموت ؟

قال في الروضة : يجوز تقديم كفارة القتل على الزهوق (موت الشخص) بعد حصول الجرح ... هذا هو المذهب

فَرَجٌ : لو نوى وقصد أن يقتله ولكنه لم يفعل بعد فهل يجوز له التكفير قبل جرحه وإزهاق روحه ؟

قال في الروضة : ولا يجوز تقديم كفارة القتل على الجرح بحال لا في الأدمي ولا في الصيد (أي كفارة قتل الصيد في باب الحج)

فَرَجٌ هل التقديم يشمل خصلتي كفارة القتل وهي الاعتاق والصوم أم هو مختص بالاعتاق فقط ؟

قال في الروضة : ثم هذا في التكفير بالإعتاق وأما الصوم فلا يقدم على الصحيح كما سبق (أي لا يقدم في جميع الكفارات).

فَرَجٌ : ماهي الشروط التي يجب توفرها في القتل حتى تجب الكفارة ؟

قال في الروضة : شرط القتل الذي تجب بقتله الكفارة أن يكون آدمياً معصوماً بإيمان أو أمان فتجب على من قتل عاقلاً أو مجنوناً أو صبياً أو جنيناً أو ذمياً أو معاهداً أو عبداً وعلى السيد في قتل عبده ...

وقال في العباب : ... يقتل (أي تجب الكفارة) آدمي معصوم بإيمان أو أمان ولو مجنوناً وصبياً وجنيناً ودمياً وعبداً للقاتل ...

فَرَجٌ : هل يشترط في وجوب الكفارة على القاتل أن يكون مكلفاً ؟

قال في مغني المحتاج : ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف بل تجب وإن كان القاتل صبياً أو مجنوناً ؛ لأن الكفارة من باب الضمان

وقال الباجوري في حاشيته : ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً (فتجب الكفارة) لأن الكفارة من باب الضمان فلا يشترط فيها التكليف ..

قال في الروضة : تجب الكفارة على الذمي والعبد وفي مال الصبي والمجنون إذا قتلوا وقال في العباب : فيلزم القاتل (أي كفارة) الملتزم ولو صغيراً أو مجنوناً ...

فَرَجٌ : هل يجوز للولي أن يصوم عنهما ؟

قال في مغني المحتاج : ولا يصوم عنهما بحال فإن صام الصبي المميز أجزاءه ..

وقال في الأنوار : وعلى الولي الإعتاق من مالهما ولا يصوم عنهما ، ولو صام الصبي في الصغر يجزئ

وقال الباجوري في حاشيته : ولا يصوم عنهما بحال ، فإن صام الصبي المميز أجزاءه .

فَرَجٌ : لو اشترك جماعة في قتل إنسان فهل على كل واحد منهما كفارة أم أن الكفارة واحدة على الجميع ؟

قال في الروضة : وجهان أصحهما : الأول (أي تجب كفارة على كل واحد)

وقال في الأنوار : ولو اشترك جماعة في قتل فعلى كل واحد كفارة .

فَرَجٌ : هل تجب الكفارة بالسبب بمعنى آخر : لو كان الشخص متسببا في القتل ولم يباشِر القتل كأن أكره رجلا على قتل آخر أو حفر بئرا عدوانا فتردى فيه رجل فمات أو شهد شهادة زور فقتل المشهود عليه بسبب هذه الشهادة فهل تجب الكفارة على المتسبب أم أن الكفارة مختصة بالمباشر فقط؟

قال في مغني المحتاج : ولا يشترط في وجوبها (أي الكفارة) المباشرة بل تجب وإن كان القاتل متسببا كالمكره والأمر به لمن لا يميز وشاهد الزور وحافر بئر عدوانا ...

وقال في النجم الوهاج : ومتسببا (أي تجب الكفارة) لأنه كالمباشر في الضمان فكذا في الكفارة وذلك إذا شهد عليه بالزور أو أكره على قتله أو حفر بئرا عدوانا أو نصب شبكة أو رش الطريق أو وضع فيه حجرا ونحو ...

وقال في الروضة : وتجب الكفارة في القتل بالسبب كما في المباشرة فتجب على حافر البئر عدوانا ومن نصب شبكة فهلك بهما شخص وعلى المكره وشاهد الزور ..

فَرَجٌ : هل تجب الكفارة في قتل الجنين حتى وإن كانت الأم هي المتسببة أو القاتلة ؟

قال في الروضة : فتجب على من قتل عاقلا أو جنينا

وقال في الأنوار : فتجب على من قتل مجنونا أو جنينا

وقال القليوبي في حاشيته : وجنين (أي فتجب الكفارة) ولو بقتل أمه له في اصطدام ..

وقال في الأنوار : ولو جنت الحامل على نفسها بشرب دواء أو أكله أو حمل شيء ثقيل أو بطفرة (وثبة) أو غيرها وأجهضت وجبت الغرة (وهي دية الجنين) على عاقلتها ولا شيء لها منها لأنها قاتلة . (ومقتضى ذلك وجوب الكفارة عليها)

فَرَجٌ : لو صامت الحامل في رمضان ثم أجهضت بسبب الصوم فهل تضمن وتجب عليها الكفارة ؟

قال في مغني المحتاج : وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان إذا خشيت منه الإجهاض فإذا فعلته فأجهضت ضمنته كما قاله الماوردي ولا ترث منه لأنها قاتلة ..

وقال الباجوري في حاشيته : أو تصوم ولو في رمضان حتى تلقي الجنين فإذا صامت فأجهضت ضمننت الغرة على عاقلتها ولا ترث من الجنين لأنها قاتلة (ومقتضى كونها قاتلة وجوب الكفارة) .

فَرَجٌ : لو اضطرت الحامل إلى شرب دواء للعلاج فأجهضت بسببه فهل تضمن ويجب عليها الكفارة ؟

قال الباجوري في حاشيته : لو شربت دواء لضرورة فألقت الجنين بسببه لم تضمن كما قاله الزركشي

وقال في مغني المحتاج : ولو دعتها ضرورة إلى شرب دواء فينبغي كما قال الزركشي أنها لاتضمن بسببه ..

فَرَجٌ : من انتحر وقتل نفسه هل تجب عليه كفارة ؟

قال في مغني المحتاج : وبقتل نفسه لأنه قتل نفسا معصومة فتجب فيه كفارة لحق الله تعالى فتخرج من تركته

وقال في النجم الوهاج : ونفسه (أي وقتل نفسه) فتخرج من تركته لأنه قتل محرم ...

فَرَجٌ هل كفارة القتل على الفور أم على التراخي ؟

قال الباجوري في حاشيته : لكن تجب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبه العمد على الفور تداركا للإثم .

فَرَجٌ من أصاب غيره بالعين ومات بسببها هل تجب على العائن كفارة ؟

قال في مغني المحتاج : لا كفارة على من أصاب غيره بالعين واعترف أنه قتله بها وإن كانت العين حقا لأن ذلك لايفضي الى القتل غالبا ولايعد مهلكا .

وقال في الروضة : ولا دية فيه أيضا ولا كفارة ويستحب للعائن أن يدعو للمعين بالبركة فيقول : اللهم بارك فيه ولا تضره وأن يقول : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ..

وقال القليوبي في حاشيته : لا كفارة على عائن يقتل بعينه كما لا قود ولا دية عليه ..

خصال كفارة القتل

فَرَجٌ : ماهي خصال كفارة القتل وهل توجد بها خصلة الإطعام ؟

قال في العباب : والكفارة عتق ثم صيام ككفارة الظهار .. لكن لإطعام هنا ..

وقال في مغني المحتاج : وهي أي كفارة القتل كظهار أي كصفة كفارته في الترتيب فيعتق أولاً فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين للآية لكن لا إطعام فيها عند العجز عن الصوم ..

قال في الأنوار : وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فلا إطعام ..

الخلاصة : كفارة القتل بها خصلتان فقط وهي عتق رقبة أو صوم شهرين متتابعين وهي مرتبة ابتداء وانتهاء فلا يجوز له أن ينتقل الى الصوم الا اذا عجز عن الاعتاق ثم اذا عجز عن الصوم فلا ينتقل الى الإطعام لأن كفارة القتل لا إطعام فيها فتبقى الكفارة في ذمته الى أن يستطيع .

فَرَجٌ : لو عجز القاتل عن الصوم فمات قبل أن يكفر أو لم يعجز ولكن عاجلته المنية قبل أن يبدأ بالصوم فهل تسقط الكفارة عنه بالموت ؟

قال في مغني المحتاج : لو مات قبل الصوم أطعم من تركته كفائت صوم رمضان ..

وقال الباجوري في حاشيته : لو مات المكفر قبل الصوم أطعم من تركته عن كل يوم مد كمن فاته صوم رمضان ..

وقال في الأنوار : نعم لو مات قبل الصوم أخرج من تركته لكل يوم مد ..

ملاحظة : جميع ما ذكرناه في أحكام صفة الرقبة وصفة الصوم وما يتعلق به من تتابع وغيره في باب الظهار فهو ينطبق هنا ولا فرق .

قال في مغني المحتاج : القول في صفة الرقبة والصيام ... على ما سبق في كتاب الكفارة

كفارة قتل غير الأدمي

قال في عمدة المفتي والمستفتي : قال شيخنا المؤلف (يقصد به صاحب أصل فتاوى عمدة المفتي والمستفتي وهو العلامة : محمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل) لم أر من ذكر لقتل غير الأدمي كفارة ولا يبعد ندب التصدق بشيء لقتل الحيوان الذي يحرم قتله وهو ما فيه نفع أو لا نفع فيه ولا ضرر ليكون التصدق رافعا للإثم أو مخففا انتهى.

أقول : (القائل هو مختصر فتاوى عمدة المفتي والمستفتي وهو العلامة : محمد بن عبدالرحمن بن حسن بن عبدالباري الأهدل) أوجب الشارع على المحرم إذا قتل صيد البر المأكول الفدية بما هو مفصل في كتب الفقه ، وشرع لمن وطئ الحائض أو ترك

الجمعة التصدق بدينار ونصف دينار كما ثبت ذلك فى السنة، فيندب فى ذلك (أى التصدق فى قتل غير الأدمى) وفى كل معصية قياسا بجامع رفع الإثم أو تخفيفه .

تمت السلسلة بمحض فضل من الله وتوفيقه فله الحمد والشكر
على نعمه كلها التى لا تعد ولا تحصى .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم ..
كتبه الفقير الى عفو ربه :

ياسر علي

الفهارس

الصفحة	العنوان
٢	مقدمة
٣	كفارة اليمين
٦	أحوال النية في الكفارة
٧	حكم دفع الكفارة عن الغير
٨	أحوال النية بين الأمر والمأمور عند التكفير عن الغير
٩	حكم دفع الكفارة للأقارب
٩	خصال كفارة اليمين
١٨	كفارة الظهر
١٩	أحكام النية في كفارة الظهر
٢٠	خصال كفارة الظهر
٢٨	كفارة الجماع في نهار رمضان
٢٨	موجب كفارة الجماع
٣١	خصال كفارة الجماع في نهار رمضان
٣٤	كفارة القتل
٣٨	خصال كفارة القتل
٣٩	كفارة قتل غير الأدمي
٤١	الفهارس